«مجلس البترول» مدّد 6 أشهر لنائب الرئيس التنفيذي لمصفاة الزور

القطاع النفطي يُحضّر تصوّره النهائي لقياداته الجديدة لتقديمها إلى «التعويضات»

| كتب إيهاب حشيش |

في الوقت الذي يعيش فيه القطاع النفطي واحداً من أكبر تحدياته مع تأخر تعيين قياديه ووجود نحو 30 قيادياً تنفيذياً بالوكالة في شركاته وقطاعاته، علمت «الراي» أن مجلس إدارة مؤسسة البترول وافق على التمديد لنائب الرئيس التنفيذي لمصفاة الزور في الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة «كيبيك» خالد العوضي لمدة 6 أشهر.

وأرجعت المصادر قرار التمديد للعوضي إلى إيقاف التعيينات والترقيات والنقل والندب في الدولة، بما في ذلك القطاع النفطي خلال المرحلة الماضية، لافتة إلى أن العوضي قيادي ومسؤول عن ملف مصفاة الزور المليارية التي دخلت مراحلها الأخيرة انتظاراً لتشغيلها خلال الأشهور القليلة المقبلة.

نواف السعود

السعود راجع ملفات القياديين وأدائهم خلال المرحلة الماضية للوقوف على إمكاناتهم

قلة الخبرات من التحديات وتغييرات كبيرة يغلب عليها الشباب

ومن جانب آخر، أوضحت المصادر أن مؤسسة البترول حضّرت تصوراتها النهائية بخصوص ملفات القيادات النفطية المؤهلة، والتي تنطبق عليها الشروط لقيادة الشركات والقطاعات النفطية، بمجرد فتح الباب للترقيات والنقل والتدوير، خصوصاً أن كل تأخير يتسبب في خروج قيادات ودخول أخرى إلى دائرة الشروط والمعايير.

وقالت المصادر «الفترة الماضية شهدت تجهيز الملفات الخاصة بالقياديين المؤهلين وخبراتهم استعداداً لعرضها على لجنة التعويضات ومجلس إدارة المؤسسة لاتخاذ القرارات في شأنها»، مؤكدة أن «التحديات المستقبلية كبيرة».

وأشارت المصادر إلى أن نقص الخبرات والقيادات المؤهلة التي ينطبق عليها الشروط من التحديات الكبيرة إلا أنه سيكون هناك توازن وتغييرات كبيرة متوقعة يغلب عليها الطابع الشبابي لتهيئة جيل قيادي جديد في أكثر من مستوى وقطاع.

وبيّنت أن الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الشيخ نواف سعود الصباح عكف خلال المرحلة الماضية على مراجعة ملفات القياديين ومتابعة أدائهم بشكل دقيق للوقوف على إمكاناتهم وماذا يمكن أن يقدموا خلال المرحلة المقبلة التي ستشهد تحديات كبيرة، لافتة إلى أن هناك حاجة لخبرات قيادية لديها مرونة في الأداء على المستويين الفني والإداري، تسمح بالمضي قدماً لتحقيق الأهداف الإستراتيجية المعتمدة، كما أن هناك تركيزاً كبيراً على أهمية الأداء الجماعي لتحقيق التناغم بين القطاعات والشركات للعمل كفريق واحد بعيداً عن الفردية.

تأكيداً لخبر «الراي»

«ميد»: نتائج دراسة جدوى «الزور للبتروكيماويات» في سبتمبر

| إعداد إيهاب حشيش |

تأكيداً لخبر «الراي» المنشور في 27 يوليو الماضي تحت عنوان («بتروكيماويات الزور» المليارية إلى الواجهة سبتمبر المقبل)، نقلت مجلة ميد عن مصادر مطلعة قولها إن الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبيك) تتوقع استلام نتائج دراسة جدوى من مجموعة «وود ماكينزي» للأبحاث والاستشارات لمشروع مجمع الزور للبتروكيماويات العملاق، المزمع تنفيذه بتكلفة 10 مليارات دولار، في سبتمبر.

وتوقعت المصادر أن تصدر دعوة للتقدم إلى المشروع في عام 2023 على أقرب تقدير، مرجحة أن يعتمد التاريخ الذي سيتم تحديده لإصدار العطاء على نتائج الدراسة التي تجريها «وود ماكينزي».

وأفادت المجلة في شهر إبريل بأن «كيبيك» كانت تستعد لطرح مناقصة الدراسة التي تبحث في جدوى مشروع الزور للبتروكيماويات العملاق، وستراجع الدراسة النظرة المستقبلية للسوق للمنتجات المكررة والبتروكيماويات على مدى الأعوام الـ25 إلى 35 المقبلة.

يشار في هذا الصدد الى أن «كيبيك» أهلّت في أبريل من العام الماضي مقدمي العطاءات لمجمع الزور للبتروكيماويات. وتضم أسماء 7 مجموعات مؤهلة مسبقاً لتقديم عطاءات لحزمتي الأعمال الأولى والثانية كلاً من: كونسورتيوم بقيادة «Tecnicas Reunidas» الإسبانية يضم شركة سينوبيك الصينية، وكونسورتيوم بقيادة شركة سامسونغ الهندسية الكورية الجنوبية ويشمل كلاً من شركتي «CTCI» التايوانية وشركة المقاولين المتحدين اللبنانية، وكونسورتيوم بقيادة شركة فلور الأميركية يضم كلاً من شركة دايوو للهندسة الكورية الجنوبية وشركة تشاينا هوانكيو للمقاولات والهندسة الصينية، وكونسورتيوم بقيادة شركة سايبيم الإيطالية يضم شركة هيونداي الكورية الجنوبية، وكونسورتيوم «تكنيب اف ام سي» البريطانية، وكونسورتيوم بقيادة شركة إس كيه للهندسة والإنشاءات الكورية الجنوبية يضم شركة بتروفاك إنترناشيونال البريطانية، وأخيراً شركة «JGC» اليابانية.

«النفط الكويتي» ينخفض 3.55 دولار

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 3.55 دولار ليبلغ 108.7 دولار للبرميل في تداولات أول من أمس الإثنين مقابل 112.25 دولار للبرميل في تداولات الجمعة الماضي وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول.

وفي الأسواق العالمية، تراجعت أسعار النفط، أمس، مع استيعاب المستثمرين لتوقعات قاتمة للطلب العالمي على الوقود بعد صدور بيانات تشير إلى تباطؤ عالمي في قطاع الصناعات التحويلية

وانخفض سعر خام برنت 1.4 دولار أو 1.4 في المئة إلى 98.63 دولار للبرميل، في حين تراجع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي دولاراً أو 1.1 في المئة إلى 92.89 دولار للبرميل.

وفي السياق، قفزت صادرات السعودية من النفط في يوليو الماضي إلى 7.5 مليون برميل يومياً، عند أعلى مستوى منذ أبريل 2020.

وارتفعت صادرات النفط السعودية إلى الصين إلى 1.65 مليون برميل يومياً الشهر الماضي، فيما تجاوزت الشحنات إلى الهند مليون برميل يومياً للمرة الأولى منذ أبريل 2020.

في المقابل، تراجعت شحنات النفط السعودية إلى الولايات المتحدة إلى نحو 371 ألف برميل يومياً في يوليو، من 417 ألفاً في الشهر السابق، وفق وكالة «بلومبرغ».

وأظهرت بيانات الهيئة العامة للإحصاء في السعودية، الأسبوع الماضي، ارتفاع الصادرات السلعية في شهر مايو 2022 بنسبة 83.4 في المئة إلى 144.1 مليار ريال مقابل 78.6 مليار ريال في شهر مايو من 2021.

وأوضحت «الهيئة» في تقرير لها، أن الارتفاع جاء نتيجة زيادة الصادرات البترولية بمقدار 59.7 مليار ريال بنسبة 105.5 في المئة خلال شهر مايو 2022، إلى 116.2 مليار ريال، مقابل 56.54 مليار ريال في مايو 2021.

وارتفعت نسبة الصادرات البترولية من مجموع الصادرات الكلي إلى 80.6 في المئة في مايو الماضي، مقابل 72 في المئة خلال مايو 2021.

أخبار الشركات

تابعة لـ «كميفك»
تبيع مجمّعاً بـ 6.9 مليون دينار

باعت شركة تابعة لشركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي «كميفك» مجمعاً تجارياً في منطقة حولي بمبلغ 6.91 مليون دينار.

وذكرت «كميفك» في إفصاح للبورصة أنه سينتج عن الصفقة تحقيق ربح بـ650 ألف دينار.

«بوبيان» و«التعليمية»
توافقان على تقرير مقوم الأصول للاندماج

وافق مجلس إدارة شركتي بوبيان للبتروكيماويات والمجموعة التعليمية القابضة على تقرير مقوّم الأصول، وتقرير مستشار الاستثمار بشأن عدالة التقويم، والمقابل الذي سيحصل عليه مساهمو المجموعة من أسهم رأسمال «بوبيان للبتروكيماويات».

وذكرت «التعليمية» أنه تقرر أيضاً الاستمرار في اتخاذ بقية الإجراءات الخاصة بعملية الاندماج عن طريق الضم بين «التعليمية» لتصبح هي الشركة المندمجة، و«بوبيان للبتروكيماويات» الدامجة.

وسيتم التقدم للحصول على ما يلزم من موافقات من قبل الجهات الرقابية الأخرى، علماً بأنه لا يوجد أثر مالي لذلك الإجراء في الوقت الحالي، لأن إجراءات عملية الاندماج تخضع للموافقات المسبقة من الجهات الرقابية ذات الصلة، وكذلك موافقة الجمعية العامة غير العادية للشركتين.

خلال النصف الأول

53.47 % تراجعاً بمخصصات 9 بنوك و103.84 مليون دينار ارتفاعاً بإيراداتها التشغيلية

| كتب سعود الفضلي |

بلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية لـ 9 بنوك أعلنت عن نتائجها للنصف الأول من العام الحالي (البنك التجاري لم يعلن بعد)، نحو 1.44 مليار دينار في الستة أشهر الأولى من 2022، بزيادة بلغت 103.84 مليون دينار وبما نسبته 7.77 في المئة مقارنة بإجمالي إيراداتها في الفترة المقابلة من العام الماضي البالغ نحو 1.337 مليار دينار.

ومن بين البنوك التسعة، ارتفعت الإيرادات التشغيلية بالنصف الأول من العام الحالي في 7 بنوك بنسب تراوحت بين 0.04 و14.4 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من 2021، فيما انخفضت في بنكين بـ1 و8.6 في المئة.

وتصدر بنك الكويت الوطني البنوك التسعة في القيمة المطلقة للإيرادات التشغيلية في النصف الأول من العام الحالي، محققاً 480.157 مليون دينار تلاه بيت التمويل الكويتي بإيرادات تشغيلية بلغت 457.731 مليون دينار، ثم بنك برقان بـ110.376 مليون.

أما من حيث النمو، فسجل بيت التمويل الكويتي «بيتك» أكبر ارتفاع في الإيرادات التشغيلية بين البنوك التسعة، بنحو 14.4 في المئة، وذلك من 400.055 مليون دينار في النصف الأول من العام الماضي إلى 457.731 مليون في الفترة ذاتها من العام الحالي، تلاه البنك الأهلي الذي ارتفعت إيراداته التشغيلية بنحو 14 في المئة من 75.806 مليون دينار في الستة أشهر الأولى من 2021 إلى 86.294 مليون في النصف الأول من 2022.

وفي المرتبة الثالثة، جاء «بوبيان» الذي بلغت إيراداته التشغيلية في النصف الأول من العام الحالي نحو 102.26 مليون دينار بنمو 10 في المئة مقارنة بما حققه البنك في الفترة المقابلة من العام والبالغ 92.646 مليون دينار.

وفي ما يتعلق بمخصصات المصارف التسعة، فبلغ إجماليها نحو 162.758 مليون دينار في النصف الأول من العام الحالي، محققة انخفاضاً بنحو 187.08 مليون وبما نسبته 53.476 في المئة مقارنة بإجمالي مخصصاتها في الفترة المقابلة من العام الماضي التي كانت قد بلغت 349.838 مليون دينار.

وفي حين سجلت جميع البنوك المعلنة عن نتائجها للنصف الأول من 2022 تراجعاً في مخصصاتها تراوح بين 1.5 و78.35 في المئة مقارنة بما جنّبته من مخصصات خلال الفترة ذاتها من عام 2021، كان الانخفاض الأكبر في المخصصات بين الفترتين لمخصصات «الوطني» التي تراجعت من 97.206 مليون دينار إلى 21.044 مليون (78.35- في المئة)، تلاه بنك برقان الذي انخفضت مخصصاته بنحو 72.16 في المئة من 39.107 مليون دينار في الستة أشهر الأولى من العام الماضي إلى 10.887 مليون خلال الفترة ذاتها من العام الحالي.

وجاء «بيتك» ثالثاً بتراجع مخصصاته 49.72 في المئة من 89.975 مليون دينار في النصف الأول من 2021 إلى 45.24 مليون في الفترة تفسها من 2022.

يُذكر أن إجمالي الأرباح الصافية للبنوك التسعة خلال النصف الأول من العام الحالي بلغ 520.235 مليون دينار، مرتفعة بنحو 42 في المئة عن مستواها في الفترة المقابلة من العام الماضي.

7 بنوك ارتفعت إيراداتها التشغيلية تصدرها «بيتك» بـ 14.4 %

«الوطني» أكثر البنوك خفضاً لمخصصاته بـ 78.35 %

أرباح ومخصصات البنوك وإيراداتها التشغيلية بالنصف الأول

البنك	أرباح النصف الأول 2021 (بالمليون دينار)	أرباح النصف الأول 2022 (بالمليون دينار)	التغير %	إجمالي الايرادات التشغيلية في النصف الأول 2021 (بالمليون دينار)	إجمالي الايرادات التشغيلية في النصف الأول 2022 (بالمليون دينار)	التغير %	مخصصات النصف الأول 2021 (بالمليون دينار)	مخصصات النصف الأول 2022 (بالمليون دينار)	التغير %
الوطني	160,766	237,826	+47,9	452,534	480,157	+6,1	97,206	21,044	-78,35
بيتك	102,192	138,083	+35,1	400,055	457,731	+14,4	89,975	45,24	-49,72
بوبيان	21,454	33,083	+54,2	92,646	102,26	+10	28,404	21,582	-24,02
الخليج	16,523	30,293	+83,3	83,247	85,334	+2,5	30,213	16,944	-43,92
برقان	24,02	27,24	+13,4	112,024	110,376	-1	39,107	10,887	-72,16
المتحد	18,031	20,245	+12,3	46,336	46,356	+0,04	10,942	6,55	-40,14
الأهلي	15,08	18,424	+22	75,806	86,294	+14	21,589	21,266	-1,5
وربة	6,056	11,876	+96,1	40,311	41,212	+2,2	20,011	12,557	-37,25
KIB	2,217	3,165	+42,8	34,057	31,136	-8,6	12,391	6,688	-46,03
المجموع	366,339	520,235	+42	1337,016	1440,856	+7,77	349,838	162,758	-53,476

«بزنس ويك»: سياسات الموازنة ونظيرتها بالبنوك المركزية تسيران باتجاهين معاكسين

أدوات مكافحة التضخم لم تعد مُجدية وسط مخاطر الركود

| إعداد سعود الفضلي |

ذكرت مجلة «بزنس ويك» أن الأدوات المعهودة لمكافحة التضخم لم تعد مجدية وسط خطر الركود الاقتصادي.

ولفتت إلى أنه إذا كان السياسيون يختارون عادة ضخ دعم مالي إضافي في موازنات دولهم، فإن المشكلة ستكون أكثر تعقيداً هذه المرة، فالجائحة وضعت حكومات الدول المتقدمة أمام واقع حالات عجز أكبر في موازناتها وفي ديونها، فضلاً عن مشكلة أكثر إلحاحاً تتمثل في التضخم الذي يعتقد كثير من الاقتصاديين أن الإنفاق الزائد لمواجهة الجائحة كان سبباً له.

وترى «بزنس ويك» أنه مع استمرار مشكلات سلاسل التوريد، فإن الإجراء التقليدي لمكافحة الركود الاقتصادي عن طريق ضخ مزيد من الأموال إلى جيوب المستهلكين سيفاقم الضغوط الشديدة أصلاً على الأسعار، مضيفة «هذه هي خلفية النزاعات حول الموازنة الدائرة حالياً في كثير من الدول، والتي تسبّبت حتى الآن في ضحية بارزة هي الحكومة الائتلافية الإيطالية التي انهارت بعد أن سحب شركاء الائتلاف تأييدهم لها، لأن حزمة الإعانات التي اقترحتها للعائلات والأعمال التي تعاني من تكاليف باهظة للطاقة لم تكن كافية، والأمر نفسه ينسحب على بريطانيا حيث يطغى جدل على المنافسة لخلافة بوريس جونسون في رئاسة الحكومة حول سياسة الموازنة».

فأحد المرشحين يتعهد بإجراء تخفيضات ضريبية، بينما يتعهد آخر بتقديم إعانات هادفة ويحذر من أن كل ما هو أكبر من ذلك سيقوض مسعى البنك المركزي لكبح التضخم.

ونقلت المجلة عن كبير الخبراء الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي، أوليفييه غورينشاس، اعتقاده بأن خطر سير سياسات الموازنة وسياسات البنوك المركزية في اتجاهين معاكسين يمتد إلى أبعد من بريطانيا، فسياسة الموازنة تستطيع اتخاذ إجراءات هادفة لدعم العائلات المهددة، و«لكن عليها أن تفعل ذلك بطريقة غير توسعية في المجمل».

وأشارت «بزنس ويك» إلى أن الكثير من البلدان المتقدمة لا يمتلك هذا الخيار، فإضافة إلى الجائحة طرأ مزيج من ارتفاع أسعار المواد الغذائية وأسعار الطاقة وتكاليف خدمة الدين، ما أجبر الكثير من هذه الدول على طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي.

ونوهت إلى أن الخبراء والمستثمرين يحبذون التقشف كوصفة مألوفة لكبح التضخم، ولكنه ليس مرغوباً من قبل الذين يفرض عليهم، كما أن صانعي السياسة في كثير من الدول يشيرون إلى التضخم القادم من خارج حدودهم وليس كنتيجة لجموح الطلب في الداخل، مبينة أن ذلك يمكن أن يوجد مجالاً لتعزيز الاقتصادات من دون تأجيج ضغوط الأسعار.

وأوضحت المجلة أنه بالنسبة للولايات المتحدة حيث كان التحفيز لمواجهة الجائحة الأكبر والازدهار الاقتصادي الأقوى، فمن المحتمل أن يبادر الكونغرس إلى اتخاذ إجراءات إذا تردى الوضع الاقتصادي كثيراً. ونقلت عن الخبيرة الاقتصادية في «الاحتياطي الفيديرالي»، كلوديا سام قولها إن «فكرة أن الكونغرس سيفعل شيئاً ما في حالة الركود لا تزال قائمة، هذا هو ما ينتظره الناس».

ضخ مزيد من الأموال لجيوب المستهلكين يفاقم الضغوط الشديدة على الأسعار

الخبراء والمستثمرون يحبّذون التقشف لكبح التضخم لكنه ليس مرغوباً من غيرهم